في لقاء مفتوح مع ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى البلاد

المطوطح: الكويت ملتزمة باحترام حقوق الإنسان وحماية القوى العاملة

المطوطح متحدثا خلال اللقاء

أكد نائب المدير العام لحماية القوى العاملة بالهيئة العامة للقوى العاملة عبدالله المطوطح التزام الكويت باحترام حقوق الإنسان وحماية القوى العاملة انطلاقا من المبادئ الراسخة في الدستور الكويتي والتشريعات الوطنية.

وقال المطوطح في لقاء مفتوح امس مع ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى البلاد إن الهيئة العامة للقوى العاملة عملت منذ إنشائها عام 2013 على تنظيم سوق العمل في حدود الاختصاصات والمهام المناطة بها وفقا للقوانين المنظمة لسوق العمل بالقطاعين الأهلي والنفطي وفي ظل التزامات الكويت باتفاقيات حقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية.

وأضاف أن الكويت صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال منها 19 اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وضمنها سبع من اتفاقيات العمل الأساسية وعددها ثمان.

وذكر أن الهيئة العامة للقوى العاملة اطلقت في ابريل الماضي حملة إعلامية توعوية تحت شعار (تعزيز) بهدف تعزيز مفهوم العمل اللائق في الكويت وتوعية أطراف الإنتاج بما يخدم توجهات التنمية عبر خلق بيئة عمل آمنة ومستقرة وعادلة يشارك فيها الجميع «إيمانا منا بأهمية دور العامل البارز في بناء وتطوير وتنمية ورقي البلاد».

وتناول المطوطح التشريعات المنظمة لسوق العمل والجهود التي بذلتها الهيئة في مجال تطويره بالتوازي مع دورها في حماية القوى العامل منها القوانين والتعديلات التشريعية كقانون العمل رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل بالقطاعين الأهلي والنفطي والقوانين المعدلة له.

وذكر أن الكويت شهدت تطورا في مجال التشريعات المنظمة لسوق العمل فعلى الرغم من أن القانون رقم 38 لسنة 1964 بشأن العمل في القطاع الأهلي كان يعتبر من بين القوانين المتميزة في المنطقة العربية من حيث التنظيم القانوني لعلاقة العمل بين العامل وصاحب العمل فإن المشرع الكويتي رأى ضرورة مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة لسوق العمل في البلاد بإيجاد تشريع جديد يتماشى مع تلك التطورات ومع التزامات الكويت ومكانتها الدولية.

وقال المطوطح إنه انطلاقا من ذلك صدر القانون رقم 6/2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي لمواكبة المتغيرات الجديدة وليمثل خطوة مهمة لتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل في ظل الاتفاقيات العربية والدولية التي صادقت عليها الكويت.

وأوضح أن القانون المذكور له ميزات عديدة إذ وضع القواعد المتعلقة بتشغيل الأحداث والنساء وتناول ما يتعلق بعقد العمل وما يجب أن يتضمنه فضلا عن الإشارة إلى التزامات العامل وأصحاب العمل ونص على القواعد المنظمة لانتهاء علاقة العمل وما يرتبط بها من مكافأة نهاية الخدمة.

وذكر أن القانون أشار كذلك إلى نظام وظروف العمل وما يرتبط بأجور العمالة باعتبارها أهم حقوق العامل فضلا عن وضع القواعد المتعلقة بساعات العمل والراحة الأسبوعية كذلك ما يخص السلامة والصحة المهنية باعتبارها حقوقا أساسية للعامل.

وبين أن قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 خص تفتيش العمل بنصوص قانونية منحت الصلاحيات الكاملة لمفتشي العمل لأنهم الضامن الأول لتطبيق القانون إذ منحهم القانون صفة الضبطية القضائية وتقوم الهيئة باستمرار بمراجعة آليات التفتيش المطبقة لتطويرها وفقا لاحتياجات سوق العمل.

وقال المطوطح إن القانون ذاته حرص أيضا على بيان الآليات التي يتم من خلالها فض منازعات العمل إذ اختص الفصل الثالث (المواد من 123 حتى 132 من القانون) بمنازعات العمل الجماعية فرسم آلية لفض النزاع بين أصحاب العمل والعمال بسبب العمل أو بسبب شروط عقد العمل ومراحل فض هذا النزاع.

وأضاف أن مراحل فض النزاع تبدأ بالمفاوضة المباشرة مرورا بلجنة التوفيق وصولا إلى تشكيل هيئة تحكيم التي يكون لحكمها قوة الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف وهي آلية تستهدف مباشرة توفير كل الوسائل القانونية للعمال للحصول على حقوقهم المشروعة.

وذكر أن القانون رقم 32 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام قانون العمل الكويتي رقم 6/2010 فرض هذا التعديل التشريعي على صاحب العمل الذي يستخدم عمالة لا تقل عن خمسة أفراد بدفع مستحقاتهم في حساباتهم لدى المؤسسات المالية المحلية ومنح الهيئة العامة للقوى العاملة صلاحية طلب نسخة من كشوف التحويل المرسلة لتلك المؤسسات المالية وذلك حماية لحقوق العمال في الحصول على أجورهم.

وأكد أنه تم تشديد العقوبات على بعض مواد قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 فيما يخص بعض المخالفات الواردة بالقانون إذ يأتي هذا التعديل على خلفية كفالة الحماية القانونية للعمالة بسوق العمل إذ غلظت العقوبة الواردة في المادة 138 من القانون بزيادة الحد الادنى للغرامة الموقعة على صاحب العمل ورفع مدة الحبس.

وقال المطوطح إن نص المادة أصبح «مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون اخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة – عن كل عامل – لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل صاحب عمل يخالف أحكام الفقرة الثانية من المادة العاشرة».

وذكر أن من أبرز المواد التي تم تعديلها أيضا المادة 146 التي تمت إضافة النص الآتي إليها «وإذا تبين للمحكمة تعنت صاحب العمل في صرف مستحقات العامل فلها أن تقضي له بتعويض يساوي 1 في المئة من قيمة تلك المستحقات عن كل شهر تأخير في صرفها اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب».

وبين أن عدة قرارات وزارية تصاحبها قرارات إدارية جاءت منفذة للقانون في إطار زيادة الحماية الممنوحة للعمال وللحد من المخالفات مثل القرار الوزاري رقم 201 لسنة 2011 بشأن تحريم السخرة في العمل والقرار الوزاري رقم 194/ ع لسنة 2010 بشأن حظر حجز وثائق سفر العاملين في القطاع الأهلي وقطاع الأعمال النفطية والقرار الإداري رقم 535 لسنة 2015 بشأن ساعات العمل بالأماكن المكشوفة والقرار الإداري رقم (839/ ق) لسنة 2015 في شأن تنظيم العمل في قطاعي العمل الأهلي والنفطي.

وأوضح المطوطح أنه تم إدخال مجموعة من الإصلاحات والتعديلات المتعلقة بسوق العمل بغية التضييق في نطاق الصلاحيات الممنوحة لصاحب العمل فيما يتعلق بحق العمالة في التنقل من صاحب عمل لآخر.

وبين أن من شأن ذلك معالجة السلبيات المتعلقة بنظام الكفالة فتم إصدار العديد من القرارات في هذا الإطار مثل القرار الوزاري رقم 842 لسنة 2015 بشأن تحويل وانتقال الأيدي العاملة الذي تضمن إمكانية التحويل دون الحصول على موافقة صاحب العمل وفقا للضوابط التي حددها القرار.

وأشار إلى صدور القرار الوزاري رقم 14 لسنة 2017 الخاص بالحد الأدنى للاجور إذ رفع الحد الأدنى لأجر العاملين بالقطاعين الأهلي والنفطي من 60 دينارا إلى 75 دينارا مراعاة لظروف هؤلاء العاملين في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية.

وقال إن إنشاء مركز إيواء العمالة الوافدة بدولة الكويت كان فكرة رائدة في الدول المستقبلة للعمالة في المنطقة وتؤكد ذلك الإشادة التي تلقاها المركز من ممثلي البعثات الدبلوماسية العاملة في دولة الكويت إضافة إلى ما تلقاه المركز من ردود أفعال ايجابية تجاه الخدمات المقدمة للعمالة من قبل وفود المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وذكر انه منذ افتتاح مركز الإيواء الجديد في ديسمبر 2014 بطاقة استيعابية تبلغ 500 عاملة استقبل المركز العاملات الوافدات إذ يساهم المركز الجديد في تقديم كافة الخدمات الصحية والنفسية والقانونية للعمالة الوافدة ومساعدتها في تعديل أوضاعها أو عودتها بعد الحصول على كافة حقوقها.

ولفت المطوطح إلى أن المركز نجح بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في تنفيذ مشروع للعودة الطوعية وإعادة الادماج تم من خلاله إعادة 121 عاملة مجددا التاكيد على التزام الهيئة العامة للقوى العامل بتطبيق كافة القوانين والأنظمة التي من شانها تحقيق الهدف الأسمى لها المتمثل في حماية القوى العاملة.

وأعرب عن الشكر لجميع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية بالاضافة إلى ممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال على ما تتلقاه الهيئة من دعم مستمر لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها مؤكدا الثقة باستمرار التعاون بين الجميع لتحقيق الأهداف التنموية للكويت وشتى دول العالم. وحضر اللقاء المفتوح الذي أقيم برعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ممثلو السفارات والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى البلاد ومنها الفرنسية والهولندية والمصرية والاندونيسية والتايلاندية والنيبالية والفلبينية وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية وأبرزها منظمة العمل الدولية.

الدوسري: الخطة التنموية للوزارة تسير وفق الإستراتيجية المحددة

الدوسري مترئسا الاجتماع

ترأس وكيل وزارة الداخلية المشرف العام على فريق عمل خطة التنمية الفريق محمود محمد الدوسري صباح أمس اجتماعا لفريق عمل خطة التنمية بمقر وزارة الداخلية بمنطقة صبحان بحضور عددا من القيادات الأمنية المختصة.

وخلال الاجتماع تم مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بخطة تنمية للوزارة والآليات لتنفيذها كما تم بحث احتياجات كل قطاع من القطاعات لإدراجها ضمن الخطة التنفيذية ومشاريع القوانين الخاصة بها.. وطالب الفريق الدوسري ببذل المزيد من الجهد لتحقيق الإنجازات لافتا إلى أنه على استعداد لتذليل كافة العقبات التي تواجه فرق العمل المختصة.

وأكد الفريق الدوسري على أن الخطة التنموية للوزارة تسير وفق الإستراتيجية المحددة لها منوها إلى أن ضرورة تحقيق الانجازات والوصول لكافة القطاعات إلى نقلة نوعية على المستوى التقني والتطويري.

بمناسبة انتهاء فترة عمله

مبارك العبدالله ودع السفير الأسترالي

د. سعاد الصباح والشيخ مبارك العبدالله يستقبلان السفير الاسترالي

احتفى الشيخ مبارك العبدالله بالسفير الاسترالي وارن هاوك الذي حل ضيفا في القصر الأبيض حيث اجتمع مع الشيخ مبارك والشيخة د. سعاد الصباح وذلك بمناسبة توديعه للكويت مع انتهاء فترة عمله فيها وقد حرص السفير على الالتقاء باصدقائه قبل المغادرة.

وتم في اللقاء الودي مناقشة الكثير من القضايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة بين البلدين

شمات

«عبد الله السالم» صرح

يسترجع الماضي ويعكس الحاضر ويتطلع إلى المستقبل باجتهاده المختلفة.

وأكد الجراح أن ما يزيد المركز زهوا وسموا، تسميته باسم أمير البلاد الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح، مؤسس وراعي النهضة الحديثة التي يعيشها الوطن العزيز.

أضاف: لعل ما يسر الخاطر أن هذا المعلم هو احد المشاريع الحيوية التي تولى الديوان الأميري تنفيذها، والتي تخضع للضوابط القانونية والمحاسبية للدولة كغيرها من المشاريع الحكومية الأخرى، ليضاف إلى المنجزات المختلفة التنموية والحضارية التي تحققت في عهد سموكم الميمون، والذي هو هدية سموكم رعاكم الله لإخوانكم وأبنائكم المواطنين، كما اننا نفخر بأن إدارة هذا المركز الثقافي والعلمي، سوف تكون بأيد كويتية مدربة وعلى أرفع مستوى.

وقال الجراح: انه لمن الانصاف ان اشيد بدور وزارة التربية ووزارة الإعلام المهم، في ترسيخ الأهداف العلمية والفنية والثقافية لهذا الصرح العتيد.

شهد الحفل أيضا سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وكبار الشيوخ، وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، والامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني، ووزراء الثقافة والاعلام بدول مجلس التعاون الخليجي، والوزراء والمستشارون وكبار المسؤولين بالدولة.

الحكومة أقرت

كما اعتمد المجلس توصية اللجنة بشأن الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتكليف وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الخارجية، لتنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع الجهات المعنية.

وأقر مجلس الوزراء مشروعي قانونين بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة تركيا وبنغلاديش، لتجنب الازدواج الضريبي.

كما اعتمد المجلس أيضا مشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية، بشأن التعاون في مجال الصناعات الدفاعية والمذكرات المتبادلة بين الطرفين في هذا الشأن.

وكان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، قد استهل الاجتماع بتهنئة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح، بقرار مجلس الأمة بتجديد الثقة المستحقة بها، فيما أعربت الوزيرة الصبيح بدورها عن عظيم الشكر والاعتزاز لثقة مجلس الأمة، مقدرة ما حظيت به من دعم ومساندة من سمو رئيس مجلس الوزراء وإخوانها الوزراء وكل من آزرها، مؤكدة على بذل مزيداً من الجهد، للعمل على كل ما من شأنه رفعة الوطن وخدمة المواطنين.

ونوه مجلس الوزراء بأجواء الحرية والديمقراطية التي اتسمت بها مداولات الجلسة، مؤكدا التزام الحكومة وإيمانها الراسخ بالديمقراطية، التي تصب في مصلحة الوطن والمواطنين.

مجلس الأمة

تعديل قانون محكمة الأسرة.

ومن المقرر أن ينظر المجلس في تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها، ومنها الإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل، من الأسواق المالية المحلية والعالمية، وتعديل قانون الجيش.

ويشمل جدول الأعمال عددا من طلبات المناقشة، منها القضية الإسكانية وضوابط الإحالة إلى التقاعد، وتطبيق قانون العمالة المنزلية وقرار وقف المساعدات الاجتماعية، إضافة إلى البطالة والإصلاح المالي والاقتصادي و«خور عبدالله».

ويحتوي الجدول على طلبات لتشكيل لجان تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة، والتأكد من معايير العدالة وحول حريق «البخت» وتجارة الإقامات.

ومن المتوقع أن ينظر المجلس التقارير المنجزة للجان التحقيق البرلمانية، بشأن بلاغ الهيئة العامة لمكافحة الفساد ووفاة النائب السابق فلاح الصواغ وتزلاء السجون وتعاطي المخدرات ونفوق الأسماك، ومخالفات وزارة الإعلام وتجاوزات وزارة الصحة وهيئة أسواق المال واختفاء الحاويات، وأسباب استقالة رئيسة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية.

ويشمل الجدول تقارير للجان البرلمانية المختلفة عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها، ومن أهمها التأمين الصحي على الأجانب والرسوم والتكاليف المالية، وإعادة النظر في أسعار البنزين وتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وتتضمن تقارير اللجان عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها المحاكمات الجزائية، وتعديل قانون ذوي الإعاقة والتحقيق بشأن مدعي الإعاقة والفحص الطبي والرعاية السكنية، وتعديل قانون الجنسية وحماية للواطنة والهوية الوطنية.

كما أدرجت تقارير أخرى عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين، منها تحويل الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة، والإذن للحكومة في أخذ مبلغ من الاحتياطي العام، وتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

ويحتوي جدول الجلسة على تقارير أخرى عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين، منها تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد ومساهمة دولة الكويت في رأسمال بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية، وآخر بشأن المساعدات العامة.

ويناقش المجلس تقارير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشأن الهبات والمنح والمساعدات الخارجية، واتفاقية بين حكومة الكويت وحلف شمال الأطلسي «ناتو» بشأن إنشاء وولاية وتشغيل المركز الإقليمي الخاص بالمنظمة، في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون وبروتوكول تعديل اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ويناقش المجلس كذلك تقارير لجنة الشباب والرياضة البرلمانية بشأن الاستثمار الرياضي، والاحتراف وإضافة مواد جديدة إلى المرسوم بالقانون المتعلق بالهيئات الرياضية إضافة إلى التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف.

وضمن البنود المدرجة على جدول الجلسة كذلك تقارير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية، بشأن تقارير ديوان المحاسبة المتعلقة ببيع عدد من الشركات ومنها «الكويتية لتعليم قيادة السيارات» و«المنتجات الزراعية الغذائية»، وشركات تمتلك الهيئة العامة للاستثمار، ما نسبته أكثر من 50 في المئة من رأسمالها وتنوي بيعها.

ومن تقارير «حماية الأموال» البرلمانية العقد المبرم بين شركتي «نفط الكويت» و«شل» العالمية وتجاوزات شركة «كي.جي.إل» للاستثمار بحق مؤسسة الموانئ الكويتية وتقارير «المحاسبة» بشأن عقد «منتزه حولي» الترفيهي ومشروعات طريق البناء والتشغيل والتحويل «بي.او.تي» وأملاك الدولة العقارية وعقد استثمار مشروع تطوير المنطقة الحرفية «غرب أبوفطيرة» وتطوير «سوق الجمعة».

ويحوي جدول الأعمال تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية، حول تقرير ديوان المحاسبة بشأن التحقق من مصروفات بوزارة الداخلية للسنتين الماليتين «2014-2015» و«2015-2016»، إضافة إلى التقرير التهائي للجنة التحقيق بوزارة الداخلية حول الموضوع ذاته.

الفضالة: إحصاء

الرويعي ان» مكتب المجلس أن «ما حصلنا عليه من بيانات من الجهاز المركزي يدل على ان ملف الكويت ناصع البياض، وعلى الجميع تحري الدقة، فتريطنا علاقة قرابة ونسب مع اخواننا البدون».

اضاف: «الرويعي: لم نتطرق في اجتماع مكتب المجلس مع رئيس جهاز البدون لسقف زمني محدد لطي هذا الملف»

التحالف: إيران

وقال المتحدث باسم التحالف العربي إن ميليشيا الحوثي تستهدف ميناء الحديدة بالقوارب المفخخة ما يعد تهديدا خطيرا للملاحة البحرية والتجارة العالمية. مشددا على أن هناك تفهم دولي لهذه التهديدات.

ولفت إلى أن الميليشيات أطلقت 95 صاروخا باليستيا حتى أمس، وتصدى التحالف لجميع هذه الصواريخ ودمرها. وأشار إلى أن ميليشيا الحوثي هددت العديد من القبائل اليمنية. واضاف أن شاحنات محملة بالمساعدات الغذائية والطبية تصل أكثر من 400 الف يمني حتى الآن من السعودية.

وقال المالكي «وجدنا استجابة من كافة الأطراف في عدن لإعادة الاستقرار للعاصمة المؤقتة».

وأكد أن الجيش الوطني اليمني يحقق انتصارات متتالية في الجوف على عدة جبهات. وكشف عن اعتقال خلية إرهابية حوثية في مأرب.

وأعلن المتحدث باسم التحالف استهداف قارب مفخخ كان يمثل تهديدا للملاحة الدولية.

فيما أعلن محمد آل جابر السفير السعودي إلى اليمن، الاثنين، عن خطة عمليات إنسانية شاملة في اليمن.

وقال معين عبدالملك وزير الأشغال العامة اليمني إن التحالف بقيادة السعودية يقوم بإعادة تأهيل البنى التحتية ودعم الموانئ اليمنية ودعم المؤسسات اليمنية بالكامل على الأرض في أقصر فترة ممكنة.

وأضاف الوزير اليمني أن إيران لا تقدم لليمن إلا العداء والدمار.

هولندا تسحب

بشأن تحسين العلاقات بين الجانبين لم تسفر عن أي اتفاق، وعليه فإن الحكومة «قررت رسميا سحب سفير هولندا في أنقرة، الذي لم يذهب إلى تركيا منذ مارس 2017، وبما أن هولندا لم يعد لها سفير في تركيا، فإن هولندا لن تسمح بتعيين سفير تركي في البلاد».

وتدهورت العلاقات إلى أسوأ مستوياتها بعدما منعت هولندا وزيرة العائلة التركية، فاطمة بتول سيان كايا، في مارس الماضي، من دخول روتردام في سيارتها ومنعت طائرة وزير آخر من الهبوط. وكان الوزيران يريدان المشاركة في فعالية للجالية التركية تخص الاستفتاء على الدستور.

وكان الهولنديون وقتها يستعدون للمشاركة في الانتخابات العامة، ومن بين القضايا التي تناولها رئيس الحكومة، مارك روته، في الحملة الانتخابية المخاوف الأمنية قبيل الانتخابات. وهو ما برر به قراره.

وحدثت خلافات مماثلة بين تركيا ودول أوربية أخرى بعدما منع مسؤولون أتراك من المشاركة في تجمعات شعبية في ألمانيا والنمسا وسويسرا.

وزير الخارجية الهولندي قال إن المحادثات بشأن تحسين العلاقات بين البلدين لم تؤدي إلى التوصل لاتفاق

ورد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، على هذا المنع بغضب، قائلا: «لا تزال النازية منتشرة في الغرب».

ومنعت السلطات التركية السفير الهولندي، الذي كان في عطلة، من العودة إلى أنقرة.

ودفع توتر العلاقات بوزير الخارجية الهولندي إلى إصدار إنذار إلى مواطنيه في تركيا بأخذ الحيطة بسبب الخلافات الدبلوماسية بين البلدين.

وتعد هولندا أكبر مستثمر أجنبي في تركيا.